



الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/١١
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٠
رقم الايداع الوطني / 2019/ 2375 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

التحول في مفهوم الاستراتيجية: دراسة في جدليات التعاقب الجيلي **(مقاربة نظرية)**

د. مهند حميد عباس حميد الراوي

Dr. Mohanad Hameed Abbas Hameed Alrawi

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

University of Mosul/ College of political Science

mohanad.h.alsaleem@uomosul.edu.iq

IRAQI

Academic Scientific Journals

<https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229>

الملخص:

إن التحول السريع الذي تشهده البيئة العالمية، والذي يتسم بتغيرات في بنية النظام الدولي (فاعلون جدد، عولمة، تسارع تكنولوجي)، والنماذج الفكرية (تعدد منهجيات الأمن، ومفاهيم القوة، والتفكير في الوسائل والغايات)، والتطبيق العملي للاستراتيجية من قبل الفاعلين، يستلزم فهماً مرناً. ويؤكد هذا النقاش المستمر أن جوهر الاستراتيجية يكمن في قدرتها على الاستجابة لهذه الضغوط الخارجية، مما يخلق بيئة جديدة للتفكير والأهداف والوسائل. إذ يعتمد النموذج التفسيري المقترح في هذه الدراسة على مفهوم التعاقب الجيلي، وهو إطار مفاهيمي يُحدد ستة أجيال متعاقبة من الفكر والممارسة الاستراتيجية. لا يُمثل كل جيل تطوراً زمنياً فحسب، بل يُمثل تحولاً نموذجياً في كيفية تصور الاستراتيجية واستخدامها.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، التعاقب الجيلي، الوسائل، التهديدات المعاصرة.

Abstract:

The rapid transformation of the global environment—marked by changes in the structure of the international system (emergence of new actors, globalization, and technological acceleration), intellectual paradigms (diverse approaches to security, evolving concepts of power, and rethinking means and ends), and the practical application of strategy by various actors—necessitates a flexible understanding. This ongoing discourse affirms that the essence of strategy lies in its ability to respond to external pressures, thereby creating a new environment for thought, objectives, and instruments. The explanatory model proposed in this study is based on the concept of **generational succession**, a conceptual framework that identifies **six successive generations of strategic thought and practice**. Each generation represents not merely a chronological

evolution, but rather a **paradigmatic shift** in how strategy is conceived and employed.

Keywords: Strategy, Generational Succession, Instrumentality, Contemporary Threats.

المقدمة:

ينطلق هذا النموذج التفسيري للبحث من فكرة رئيسية تقوم على: (أن الاستراتيجية لم تعد مفهوم ثابت، وإنما بنية إدراكية وفكرية ذات طبيعة متحركة متأثرة ومستجيبة للتحويلات التي تمر بها البيئة العالمية والتي تخلق حالة من الجدلية المستدامة على مستويات عدة أبرزها البعد البنيوي للنظام الدولي (الفواعل، العولمة، التطور التكنولوجي) وكذلك البعد المعرفي (تطورات الفكرية والأيدولوجية وتعدد منهجيات التفكير في الأمن القوة وكذلك الوسائل والغايات)، والبعد السلوكي (تطبيق الفواعل لفهمهم للاستراتيجية) والتي خلقت بيئة جديدة سواء للتفكير أو الغايات أو الوسائل. ومن ثم فإن هذا النموذج التفسيري يقوم على أن هناك سيروية متبدلة ومستمرة وتكاملية في كثير من الأحيان لمفهوم الاستراتيجية، هذه السيروية اتسمت بعملية (التعاقب الجيلي) من خلال ستة أجيال للاستراتيجية. إذ إن كل جيل من هذه الأجيال يرتبط بشكل أو بآخر بتغيير النظام الدولي من جهة، والوسيلة من جهة ثانية، وطبيعة النظام السياسي الحاكم في الدولة من جهة ثالثة، فضلاً عن التطور التكنولوجي من جهة رابعة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من بعد أساسي ينطلق من منطلقات فكرية نظرية من خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى التحول في مفهوم الاستراتيجية في محالة لإضافة علمية وفكرية لنموذج تفسيري يقوم على فكرة التعاقب الجيلي لهذا المفهوم الجدلي.

الاشكالية: بالرغم من أن الاستراتيجية ارتبطت بتوظيف الوسائل العسكرية من أجل الوصول إلى الهدف، إلا أن تحولاتها عبر الزمن جعلها ذات رؤية أكثر شمولية تتضمن التخطيط والتفكير والرؤية والمشروع، وذلك نتيجة التهديدات المعاصرة، مما يطرح تساؤلاً

حول كيفية تحول الدول من جيل لآخر في أدائها الاستراتيجي، ومدى قدرتها على تحقيق الهدف في ضوء هذا التركيب شديد التعقيد.

الفرضية: كلما تطورت الاستراتيجية من جيل يوظف الوسائل العسكرية إلى جيل يركز على الرؤية والمشروع، كلما ازدادت قدرة الدولة على الاستجابة الفعالة للتحولات الدولية وامكانية التعامل مع التهديدات المعاصرة في البيئة العالمية ومن ثم تحقيق النفوذ المستدام.

المبحث الأول: اسباب التحول في مفهوم الاستراتيجية

لطالما كانت الاستراتيجية واحدة من المفاهيم التي ارتبطت بالكثير من التحولات التي مر بها النظام الدولي -تأثيراً وتأثراً- نتيجة أنها تعمل بشكل أساسي في بيئة النظام الدولي، إذ كلما كان هناك تحول في النظام الدولي سواء على مستوى طبيعة النظام أو على مستوى هيكلية النظام، أو حتى على مستوى الفواعل في ذلك النظام، فإن الاستراتيجية يصيبها جزء من تلك التحولات والعكس صحيح. فضلاً عن أن العولمة وما صاحبها من رياح تغيير اثرت بشكل أو بآخر على طبيعة مفهوم الاستراتيجية وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة في هذا العالم. إذ يمكن الحديث عن الأسباب المؤثرة في تحول مفهوم الاستراتيجية بناءً على عوامل متعلقة بالبيئة الداخلية وعوامل متعلقة بالبيئة الخارجية للدولة، ولهذا سيتم تناول هذه الأسباب بناءً على هذا التقسيم في المطالب الآتية.

المطلب الأول: التغيير في النظام الدولي

في ظل ما يشهده العالم المعاصر من تزايد في الازمات الدولية لابد من الاشارة الى حقيقة انه ليس جميع الدول تسعى الى تجنب الأزمة والحد من تصاعدها ، إذ تلجأ بعض الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية الى افتعال أزمة، والتخطيط لها وتصعيدها، أي ان توليد الازمة هي اسلوب تلجأ اليه الدول اذا ما اعتقدت ان لها مصلحة في تغيير الوضع الراهن الذي يشعر في ظله بان الظرف ليست ملائمة له (محسن، ٢٠١٥، ص

٥٥)، ان توليد الازمات تعد وسيلة تستخدمها الدول للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة التي تواجه الدول فنسيان مشكلة معينة يحدث فقط عندما تحدث مشكلة اكبر واشد تأثيراً بحيث تطغى على المشكلة القائمة يطلق على هذا الاسلوب في توليد الازمات "علم صناعة الازمة " الذي تسعى من خلاله الدول للتحكم والسيطرة على الآخرين ومن اهم سماتها الاعداد المبكر لها توزيع الادوار على قوى صنع الازمة اختيار الوقت المناسب لتفجيرها ايجاد الدافع او الذريعة لها ان للازمة المصنوعة ايقاعاً سريعاً متدفقاً للأحداث ومتتابعاً ومتراكماً للنتائج تصب في مصلحة تحقيق الهدف المرسوم حيث ان لكل ازمة مصنوعة هدف معينة لن تنتهي الازمة الا بتحقيقه وهو الاسلوب الذي استخدمته الدول الكبرى لتنفيذ استراتيجياتها في السيطرة والهيمنة على العالم ولتحقيق اهدافها الخفية الطويلة المدى التي لا تستطيع الاعلان عنها(خضور، ١٩٩٩، ص. ١٠).

كما أنه احياناً قد يؤدي افتعال أزمة أو تصعيدها عمداً إلى تغيير المشهد السياسي بثلاث طرق متباينة تهدف إلى كسر حالات الجمود هذه: (Tsai, 2019, p. 591) **أولها:** **تقليص الإطار الزمني:** إذ تعمل الأزمة على إلغاء الوقت المتاح للنقاش؛ فيسهل حينها وصم المعارضين -الذين يطالبون باتباع الإجراءات المعتادة أو التروي أو التوصل إلى تسويات- بأنهم معرقلون، أو منفصلون عن الواقع، أو حتى يشكلون خطراً فعلياً على بقاء الأمة. **ثانيها:** **ترسيخ السلطة التنفيذية:** تنقل الأزمات السلطة بطبيعة الحال من الهيئات التداولية (مثل المجالس التشريعية) إلى السلطة التنفيذية. وهذا يتيح للقائد تفعيل صلاحيات الطوارئ، وتجاوز المؤسسات ذاتها التي تسببت في حالة الجمود، واتخاذ قرارات أحادية الجانب دون التقيد بالمتطلبات المعتادة لبناء توافق سياسي. **ثالثها:** **فرض "تأثير الالتفاف حول القيادة":** فمن خلال رفع مستوى خلاف سياسي عادي إلى مصاف "حالة الطوارئ"، يغير القادة الحسابات السياسية لمنافسيهم؛ إذ يصبح من غير المقبول سياسياً أن تحاول المعارضة إبطال إجراءات السلطة التنفيذية أو عرقلتها بمجرد أن تكون الأزمة قد بدأت بالفعل.

إذ يُعدّ مفهوم (الأزمة) من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، إذ أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة، بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد، مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات، وانتهاءً بالأزمات الدولية، التي تعددت التعاريف المعطاة لها بتعدد آراء الباحثين والمدارس الفكرية والسياسية التي تناولتها فنجند والتر ريموند مؤلف قاموس المصطلحات السياسية يعرفها على أنها مشكلة مزمنة تحمل في طياتها عدة أزمات في مشكلة الشرق الأوسط حيث يعرف الأزمة من خلال هذا المفهوم "بأنها حدوث خلل جسيم في العلاقات بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينهما" في تقديره أن الأزمة قد تتمثل في النشاط أو الانشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة ومصالحها الحيوية (الشعلان، ٢٠٠٢، ص. ١٧). أما جلين شنايدر وبول دايزنج فقد عرفا الأزمة الدولية في كتابهما الصراع بين الأمم على أنها نتيجة مترتبة على التفاعل بين الدول ذات السيادة فالأزمة الدولية ماهي الا سلسلة من التفاعلات المتبادلة بين حكومات دولتين أو أكثر ذات السيادة في صراع يقل عن مستوى الحرب الفعلية، مع ازدياد الادراك باحتمال وقوع الحرب (إسماعيل، ٢٠١٣، ص. ١٥). فيما عرّفها أوران يونغ "أنها مجموعة من الاحداث، تكشف عن نفسها بسرعة، محدثةً في ذلك إخلالاً في توازن القوى القائم في ظل النظام الدولي العام أو أياً من أنظمتها الفرعية بصورة اساسية، وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية من زيادة احتمالية وقوع عنف داخله"، وعرّفها آخر: "هي تلك الحالة التي تحكم العلاقات بين طرفين دوليين أو أكثر، وتتميز بالشك الكبير في النيات، وهي تلك المدة الزمنية القصيرة نسبياً، والمتضمنة ضغطاً غير اعتيادي على صانعي القرار، وتشتمل على إمكانية اندلاع الحرب والنهاية المأساوية لها (الخضير، ١٩٩٣، ص. ٦٢-٦٣).

أن الأزمات في الحقيقة تتضمن بعداً ليس قائم وبعيداً من منظورات التحليل، وهو الفرص التي تتكون جانباً من السياقات الضاغطة التي يمكن توظيفها تغيرات بنيوية في

الديناميكيات الإقليمية والدولية، بما يضمن ذلك من قدرة تشكيل توازن جديد يقوم بناءً مرتكزات أكثر متانة وأقل انكشافاً أمام التغيرات الآنية (يونس، د.ت.).

إذ يتسم النظام الدولي الجديد بتقويض النظام الويستفالي عبر عدة مظاهر أساسية، مما يؤثر بدوره على التحول في مفهوم الاستراتيجية، ومن أبرز تلك المظاهر: أولاً: إعادة تشكيل الإقليمي اعتماداً على معايير متداخلة تجمع بين المكونات العرقية والثقافية والدينية، إذ شهدت الخريطة السياسية للعالم اضطراباً شديداً منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تطورت حركات انفصالية تسعى لتأسيس دول جديدة، وأخرى إلحاقية تدعو إلى ضم أقاليم تزعم أحقية تاريخية فيها، وأخرى اندماجية على مستوى إقليمي، ما يؤكد ضرورة التحول في مفهوم الاستراتيجية للاستجابة لتلك التحولات في بنية بنية وطبيعة النظام الدولي، ثانياً: الانتشار المتزايد لمظاهر وخصائص ما قبل حداثية في نظام يقدم نفسه على أنه نظام حداثي بامتياز، كالتعصب القبلي والتطهير العرقي والإبادة الجماعية والمغالاة في التطرف الديني (حمشي، ٢٠٢١، ص. ٢٠٧-٢٠٨).

كما أنتج النظام الدولي تقييدات جديدة أسهمت في تقليص الخيارات المتاحة أمام مخططي الإستراتيجيات سيما تلك التي لها صلة بالمنظمة الدولية والوكالات الدولية الأخرى، فضلاً عن التحالفات والمنظومات الأمنية التي نشأت وتأصلت في النظام بفعل الظروف الدولية والتي ساهمت في تقييد جملة الخيارات التي من الممكن التفكير بها بشأن سبل تحقيق أهداف الدولة (حميد، ٢٠٢١، ص. ٢٤). كما أن هناك عامل آخر يساهم في هذا الانفصال عن الماضي هو صعود الشعبوية والقومية في أجزاء كثيرة من العالم، إذ إن هذه الحركات تدفع ضد العولمة وما تنطوي عليه من فقدان للهوية الوطنية والسيادة، مما أدى ذلك إلى تصاعد السياسات الحمائية، والنزاعات التجارية، والتوترات الجيوسياسية بين الدول، والذي بدوره أدى إلى مزيد من زعزعة استقرار النظام الدولي (العالمي)، مما يعكس ديناميكيات القوة المتغيرة بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في

النظام الدولي والذي يعني صعوبة بقاء الاستراتيجية بمفهومها التقليدي على التعامل مع تلك التحولات المعقدة والمركبة.

إذ يشير النظام الدولي إلى كيفية توزيع القوة وكيفية تفاعل الدول عالمياً. ويشمل عدة عوامل ومدى تأثير تلك العوامل على التحول في مفهوم الاستراتيجية:

الأول: توازن القوى:

منذ مدة بيست بالقصيرة والتفاعلات العالمية تُحكم من خلال مفاهيم توازن القوى الذي قدم له مفكرو الواقعية في العلاقات السياسية. فالسياسة العالمية هي تفاعلات من أجل الحصول على تراكم القوة، خاصة العسكرية من أجل الوصول للتوازن مع بقية القوى الموجدة التنافسية.

في حين ستيفين والت - أحد مفكري الواقعية الجديدة - قدم بعداً مختلفاً لهذا الفهم حينما أدخل مفهوم التوازن في التهديد بكونه عنصراً جديداً لتفسير التفاعلات الدولية والأكثر تفسيراً لواقع الأمن منها. فالدول تعمل لتراكم قدراتها العسكرية من أجل التوازن ليس في القوة وإنما في التهديد، فهذا الفهم يتداخل بين تحرك الدولة لتراكم القوة العسكرية في سبيل تراكم القدرة التهديدية مع بقية القوى الدولية. إذ أشار والت إلى وجود اختلاف بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد، وأن الأخيرة تتضمن فكرة القوة لكنها تدمجها، فضلاً عن الجغرافية والقدرات و النوايا العدوانية مع مفهوم التهديد الأشمل (النعمي، ٢٠١٣، ص. ٤١).

اذ ان توازن التهديد هو ذلك النمط من التوازن الذي تسلكه الوحدات الدولية من الفاعلين الدوليين سواء من الدول او غيرها في مواجهة التهديدات والذي لا ينظر الى القوة الاجمالية الفعلية للطرف المهدد وإنما ينظر فقط الى نمط التهديد، اي سلوك الوحدات الدولية تجاه التهديدات الفعلية او المحتملة من طرف دولي اخر بغض النظر عما يمتلكه ذلك الطرف من قوة أصغر او أكبر من الطرق المهددة.

الثاني: الأيديولوجيات السائدة: تعد الأيديولوجية محرك للهدف الاستراتيجي للدولة، كما تحدد الأيديولوجية اسباب تبني الدولة للاستراتيجية من جهة، وغرضها من جهة أخرى، لا سيما ان الاستراتيجية ليست محايدة أيديولوجياً، فهي تنشأ من داخل الرؤى العالمية السائدة، وتخضع لها من خلال كيفية تصور القوة، والزمان، والمكان، والفاعلية البشرية، والصراع، إذ يعكس كل جيل من الاستراتيجيات توجهاً أيديولوجياً سائداً في سياقه التاريخي والفكري.

إذ تمثل الأيديولوجيات إحدى أهم العناصر المؤثرة في إعادة صياغة مفهوم الاستراتيجية، فهي بمثابة الوحدة المحركة ذات الامتداد البشري للاستراتيجية، إذ تدخل في تركيبة الفرد والذي بدوره يشكل الدول مركباتها المعقدة، لذا فان للأيديولوجيات دور كبير في تحريك التفاعلات الاستراتيجية بين العناصر التي يؤثر ويتأثر فيها الافراد، وان أي تفاعل سياسي او اقتصادي او أممي لابد له من ان يسير وفق توجهات محددة لا تخرج عن نطاق أيديولوجية محددة بعينها (سياسية، دينية)، ومن ثم باتت الأيديولوجيات على اختلاف توجهاتها تشكل وحدة اساسية تقوم عليها الاستراتيجية، وترسم شكل التفاعلات من صراع أو تعاون أو حرب وما شابه، فمبدأ السلم والحرب يقوم على أساس أيديولوجيات سياسية أو دينية تحرك هذه التوجهات، فعلى مر التاريخ قامت الحروب وانتهت نتيجة أيديولوجيات معينة (العلي وحميد، ٢٠٢٣، ص. ٤٢).

كما أن الأيديولوجية تُشكّل الثقافة الاستراتيجية، إذ تتأثر الثقافة الاستراتيجية لكل دولة - وهي مجموعة المعتقدات والأعراف والتجارب التاريخية التي تؤثر على السلوك الاستراتيجي - تأثراً عميقاً بأيديولوجيتها. وغالباً ما يُعيد النجاح أو الفشل الاستراتيجي ضبط الافتراضات الأيديولوجية.

فالأيديولوجية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية وبطرق تنفيذها عن طريق مجموعة من التأثيرات (Holsti, 1977, pp. 373-376):

١. تحدد المنهج الثقافي والنظري الذي من خلاله يتصور ويحدد صانعو الاستراتيجية القرار الواقع العلمي.

٢. ترسم مسبقاً لسانعوا الاستراتيجية شكل وطبيعة البيئتين الداخلية والخارجية.

٣. تبرر وتضفي صفة الشرعية على الاختيارات التي تتم على مستوى صناعة الاستراتيجية.

٤. تعرف صانعوا الاستراتيجية بالمرحل التي مر بها التطور التاريخي والتي في اطارها يمكن تبني استراتيجية معينة.

فالعقيدة لديها تأثير كبير في الاستراتيجية، ذلك أنه ضمن العقائد توجد قيم عديدة تكون فهماً مختلفاً لا لبس فيه للمصالح الوطنية، فضلاً عن ان الأيديولوجيات تعد أدوات مفيدة في القيادة الاستراتيجية، فهي تقدم رؤى ملزمة لما يجب أن يكون وما يمكن تقديمه بسلاسة إلى الرأي العام والسلطات التشريعية والتنفيذية، ولكن بما أن العقائد تشكل في الغالب تفسيرات للتاريخ ذات تعميمات محددة مركزة على العالم كما هو (وكما يجب أن يكون)، فقد يكون لديها بعد تدخل وتملك فهماً وتفسيراً لواقع التفاعلات العالمية الراهنة، وقد تكون بسبب ذلك استراتيجية متجاهلة عن الوقائع ولا تملك القدرة على انجاز القيم التي تؤمن بها العقيدة (ديبل، ٢٠٠٩، ص. ٢٢١).

الثالث: الظروف التكنولوجية والاقتصادية:

ومن ثم، فإنه عندما يتغير أي من هذه العوامل بشكل كبير، فإنه غالباً ما يتطلب استجابات استراتيجية جديدة، إذ إن فكرة ارتباط كل جيل من أجيال الاستراتيجية بتغيير في النظام الدولي تعكس الصلة الوثيقة بين هياكل القوة العالمية وتطور الفكر الاستراتيجي. إذ يعكس كل جيل من أجيال الاستراتيجية استجابة لطبيعة التحولات التي شكلتها بنية العلاقات الدولية في الفترات التاريخية للنظام الدولي، ومع تغير النظام العالمي - من خلال صعود قوى جديدة، أو ظهور تقنيات جديدة، أو ظهور أنواع جديدة من الصراعات - نلاحظ تطوراً من التفكير الاستراتيجي ليظل فعالاً.

المطلب الثاني: التطور التكنولوجي

لم ينظر المفكرون الاستراتيجيون في القرن التاسع عشر إلى التكنولوجيا على أنها عنصر مركزي في الإستراتيجية، ولم يعطها جوميني ولا كلاوزفيتز أي اعتبار مستقل، في حين أن مولتك في عام ١٨٧١ كتب أن الإستراتيجية تتضمن (نقل المعرفة إلى الحياة العملية، والتطوير المستمر للفكر الرائد الأصلي وفقاً للظروف المتغيرة باستمرار) (سترون، ٢٠٢٥، ص. ٢٧١-٢٧٢).

إن الابتكار التكنولوجي ذو بعد عالمي، يمكن أن يكون شامل و واسع الانتشار و تطبيقه على كل المجتمعات و الدول، بينما الابتكار المجتمعي و السياسي فهو ذو بعد محلي، في حال كونه ابتكاراً ذاتياً، بسبب الخصوصية التي تمتاز بها المجتمعات و الدول، استناداً الى ان الفكر ابن بيئته فإنه لا بد من توليد افكار ابتكارية سياسية و مجتمعية نابعة من البيئة المحلية، لأن الافكار ليست كلها قابلة للاستيراد كما هي الحال مع الابتكارات التكنولوجية، لكن في نفس الوقت و بسبب هيمنة العولمة القائمة على الفرض و الاكراه في كثير من الاحيان، و بسبب ان السياسة في كل انحاء العالم اصبحت مرتبطة بالسياسة في كل انحاء العالم، و انه اصبح عبارة عن "قرية كونية" فأن امكانية انتقال الافكار الابتكارية في المجال المجتمعي و السياسي اصبح ممكناً جداً في ظل غياب تصور واضح لمعالم النظام الدولي الذي يمر بسيولة من حيث التوصيف.

إذ إن الاستراتيجية في الوقت الحالي اصبحت الى درجة كبيرة تحدد اتجاهات توظيف التكنولوجيا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التكنولوجيا في الغالي تعيد تشكيل مفهوم الاستراتيجية خاصة وأنها تستخدم كأداة للهيمنة في التفاعلات الدولية من خلال قضايا الأمن السبيرياني والذكاء الاصطناعي وتوظيف البيانات والتحكم بها، فضلاً عن كونها جزء من الصراعات الجيوسياسية بين القوى الكبرى، من خلال توظيف الاسلحة الجديدة في ساحات صراع جديدة. كما أن التكنولوجيا بدأت تؤثر وستؤثر في المستقبل بشكل أكثر تعقيداً على كيفية القرار ومن ثم صياغة الاستراتيجية.

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي والسلطة

يقول كارل فون كلاوزفيتز: (في الذرى العليا من مراتب الاستراتيجية، يكاد يزول الفرق بين الاستراتيجية والسياسة وفن الحكم). ففي اطار الدولة، تعني الاستراتيجية استخدام ادوات محددة للقوة من أجل الاهداف السياسية التي تسعى لها الدول، بالتعاون او التنافس مع اطراف اخرى تطمح الى تحقيق اهداف خاصة بها، و يمكن ان تكون الاهداف متعارضة، اذ تتمتع الاستراتيجية بمزايا خاصة، و تختلف عن السلطة في اتساع منظورها و افتراضاتها و مقدماتها المنطقية، و لكنها تتضمن البنية و المعايير لوضع مخطط اكثر تفصيلاً للمدنيين الطويل و القصير، كما تستخدم الاستراتيجية نموذج الغايات والطرائق والوسائل، وهي خاضعة لمعايير الملائمة والجدوى والمقبولية، ويشكل منطق الاستراتيجية الجوهر الموجه للتفكير الاستراتيجي للسلطة ونمط الحكم (يارغر، ٢٠١١، ص. ٤٥).

من جهة اخرى، فإن الاستراتيجية عملية فكرية منضبطة، ذات مخرجات وغايات وطرائق ووسائل محددة بوضوح، وهي تخدم الهدف السياسي الوطني للسلطة، وتخدم السياسة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس وفي ظروف غموض البيئة الاستراتيجية. وهي تخضع لمنطق النظريات الاستراتيجية ولعملية فكرية محددة ومنضبطة. ومع ان الجزء الاكبر من عمليات وضع الاستراتيجية قد يكون منطبقاً بدرجة مساوية على صياغة السياسة الوطنية للسلطة، الا ان الاستراتيجية تختلف عن سياسة السلطة من حيث غرضها السياسي ونطاق تأثيرها وافقها الزمني، فالاستراتيجية تدرك غرضها السياسي، لكنها ليست عملية سياسية (يارغر، ٢٠١١، ص. ٤٦).

وبالتالي فإن السلطة دائماً ما تأتي من خلال القوة السياسية الموجودة والمتوافرة في الدولة، والتي تتمثل عملياتياً بالدولة، وبما ان الدولة هي من تضع الاستراتيجية، فإن الاستراتيجية تكون في خدمة السلطة السياسية. حيث ان غرض الاستراتيجية هو ترجمة الغرض السياسي الى تأثيرات استراتيجية تكون البيئات الاستراتيجية على الشكل الأفضل. وهي

شاملة في نطاق الرؤية ومحددة في جانب الفعل. وبذلك فإن الاستراتيجية تعزز الأهداف السياسية، وتتضمن الانسيابية والقدرة على التكيف، وتضع الحد من اجل التخطيط الرشيد. حيث ان الافتراض الاساسي للاستراتيجية من بعد وطني هو ان كل دولة قومية وكل الاطراف من غير الدول لها مصلحة تعمل على حمايتها بأحسن ما تملك من قدرات. والمصلحة هي مؤشرات مرغوبة لتحقيق الاهداف، ويتم وضعها ضمن مفاهيم مثل: البقاء والازدهار الاقتصادي، والنظام العالمي المفضل، ونشر القيم الوطنية.

فالاستراتيجية في جوهرها تدور حول الخيارات، وتعكس صورة مفضلة لحالة او ظروف مستقبلية، وتحدد أفضل السبل للوصول الى تلك الصورة. كما ان الاستراتيجية في أصلها ذات بعدا شامل، وتهدف بالأساس للتأثير بدور بشكل ايجابي في بيئة استراتيجية معقدة، عن طريق ايضاح الاتجاه لتوظيف القوة بحكمة في السلطة السياسية، من أجل الوصول للأهداف المصنفة في السياسة او السياقات المرجوة لتحقيق الاهداف المطلوبة.

بالنسبة للدولة، تعد البيئة الاستراتيجية المجال الذي تتحرك فيه القيادة (السلطة) من بعد ذاتي مع قوى اخرى او أطراف اخرى من أجل المصلحة. وتتشكل هذه البيئة من بعد داخلي واخر خارجي، وسياقات وتفاعلات وتوجهات وقضايا وتهديدات وفرص وتفاعلات ونتائج تؤثر في نجاح الدولة في علاقاتها مع العالم المادي ومع الدول والاطراف الاخرى، كما تضم عاملي المصادفة والابعاد الاستشرافية المتوقعة.

يستخدم المفكرون الاستراتيجيون التفكير الاستراتيجي في أدائهم في اثناء تشكيل السياسة من خلال السلطة، ولكن بمقابل ذلك يرون بأن القضايا والمواقف الاكثر صعوبة وتعقيداً وطويلة الأمد، تحتاج من السياسة التحول الى صياغة مباشرة لاستراتيجية. والمخططون الذين يترجمون الاستراتيجية الى خطط وعمليات تنفيذية معينة في السلطة، يجب عليهم ان يقدروا اهمية الفكر الاستراتيجي لكي يكونوا قادرين على التخطيط بطرق جيدة، والتكيف مع الظروف، وأدراك عاملي النجاح والفشل.

كما ان العلاقة الجدلية للاستراتيجية بالسلطة تستند في تحديدها على ثلاثة معاني رئيسية (عمار، ٢٠١٢، ص. ٤٢-٤٣):

١. شكل الفعل المبني استراتيجياً، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالباً ما يكونون قادة سياسيين.

٢. سياق الفعل محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

٣. ان طبيعة الفعل، معرفة فقط من ناحية تعيين محددات الاستراتيجية يتخذ مفهوم السلطة معنى السياسة في الدولة عن طريق كل أبعاد التأثيرات اقتصادية أو غيرها على صناعة القرارات في الدولة، كما تتميز هذه الفكرة بين بعدين للسلطة:

ترتبط الأولى بالقوة " السلطة" الجزئية لصناع القرار في الدولة من خلال الرغبة، والهدف والقل، وبذلك تنتقل صياغة الاستراتيجية من صيرورة عقلانية إلى صيرورة سياسية تُبنى على المفاوضات والتنازل بين صناع القرار والجماعات المؤثرة الاخرى، أما الثانية فترتبط بالقوة "السلطة" الكلية التي تشكل التبعية التبادلية بين الدولة وما يرتبط بالمحيط من دول، فواعل من غير الدول، مؤسسات دولية، خصوم وهنا يتطلب من الاستراتيجية توجيه هذه التفاعلات ويمكن تلخيص اساسيات هذه الفكرة من خلال (موقع شاوور، ٢٠٢٠):

- تحدد السياسة والسلطة الإطار لعملية صياغة الاستراتيجية على المستويات الداخلية كصيرورة أو كأداء على المستويات الخارجية.
- تشكل الاستراتيجية نتاج هذه الصيرورة ناشئة، وتأخذ شكل بعد أو وسيلة كبديل للهدف.
- تعتبر السلطة الجزئية صياغة الاستراتيجية كتأثير تبادلي من خلال الردع، المفاوضات وأحياناً تشكل المواجهة مباشرة، من خلال سلوكيات سياسية بين مصلحة البعض والمجموعات المتحولة، بمعنى لا يوجد سيطرة جهة على أخرى.
- تعد السلطة الكلية أن الدولة او مؤسسة صنع القرار ضامنة لشروط صحتها بمراقبة بقية المؤسسات، أو تتحالف معها من خلال المناورات الاستراتيجية فضلاً عن

الاستراتيجيات ذات البعد الجماعي، المتشكلة لأكثر من أداء مختلف وشبكات من التفاعلات والتحالف.

هذا يعني ان استخدام هذه الاستراتيجية بأن الدولة سوف تقوم بصياغة استراتيجيتها على أساس قوتها، والتي تتمثل في معظم الأحيان بالميزة التنافسية. وتشمل مصادر القوة الأخرى التي يمكن استخدامها لصياغة الاستراتيجية مقومات القوة التي تمتلكها، والثقة، بالإضافة الى اقتصاد قوي. وعادة ما تطبق هذا المفهوم الدول التي تتمتع باحتكار مقومات قوة معينة.

المطلب الرابع: جدلية العلاقة بين الاستراتيجية والمستقبل

بالرغم من أغلب الكتابات حول الاستراتيجية -الى وقت قريب- كانت قد صُممت بحيث تُفهم على أنها تفسيرات للماضي، وليست وصفات للمستقبل. إلا إن المقولة الأولى للاستراتيجية هي أنها خطة استباقية توقعيه ولكنها ليست تنبؤية، إذ تتمحور عملية التفكير الاستراتيجي من خلال الكيفية (الفكرة أو الطريقة) التي توظف بها القيادات القوة (الموارد والوسائل) التي تملكها الدولة، لفرض هيمنتها على عدد من السياقات والاماكن الجغرافية، للوصول للهدف (الغاية) بما يتلاءم وسياسة الدولة، لإيجاد تأثيرات استراتيجية تعزز مصلحة الدولة، وتضع الاستراتيجية الاتجاهات لتوظيف هذه القوة، سواء بالقوة أو بالتفاوض، من أجل هدف معين، وهذا الاتجاه بطبيعته وقائي، ولكنه لا يُبنى على التنبؤ، ومع ان الاستراتيجية تقتض أنه من الصعب التنبؤ بالحالة المستقبلية، فإن الاحترافية والابتكارية تهدف لخلق تأثير في البيئات المستقبلية وتشكيلها، بدلاً من الاقتصار على ردة الفعل عليها (يارغر، ٢٠١١، ص. ٣٩).

فالاستراتيجية تحاول أن تنظر إلى المستقبل وبذلك تساهم في توجيه أولويات صانع القرار ليس على ما هو مستعجل فقط، بل وما هو أكثر أهمية أيضاً، إذ ان الاستراتيجية الناجحة

تحتاج الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من السنوات، خمس سنين، أو عشر سنين أو خمس عشرة سنة وربما عشرين سنة أو أكثر، إذ أن المحاولات الأكثر أهمية في السياسة الخارجية تتطلب استعداداً كبيراً، في حين أن النتائج قد لا تبدو واضحة في شهر أو سنوات (ديبل، ٢٠٠٩، ص. ٤٦-٤٧). إذ إن علم الفكر الاستراتيجي يدفع صناع القرار على التخطيط المستقبلي، فضلاً عن تحديد الهدف الذي يسعى إليه على المديات الأطول، وأن يفكر بشكل عميق بالكيفية من أجل الوصول الى الهدف (ديبل، ٢٠٠٩، ص. ٥٢).

إذ توفر الاستراتيجية إطاراً للدول لتوقع ما سيأتي لاحقاً والاستعداد له والتأثير عليه. ونظراً لعدم اليقين بشأن المستقبل، تساعد الاستراتيجية على فهم مجموعة من الأساسيات المتعلقة بالمستقبل من خلال: تحديد السيناريوهات المستقبلية المحتملة (من خلال التنبؤ، وتخطيط السيناريوهات، وما إلى ذلك). وكذلك تحديد الأولويات والأهداف طويلة المدى. كما أنها تعمل على تخصيص الموارد بكفاءة. فضلاً عن تخفيف المخاطر واستغلال الفرص الناشئة. كما أن الاستراتيجية تُشكّل المستقبل، فبدلاً من مجرد التفاعل مع التغيير، تسعى الاستراتيجية الجيدة إلى تشكيل المستقبل، إذ قد تهدف استراتيجية السياسة الخارجية لدولة ما إلى التأثير على ديناميكيات القوة العالمية لصالحها.

من جهة أخرى، تتطلب الاستراتيجية مرونة عالية وذلك نظراً لعدم اليقين بشأن المستقبل، يجب أن تكون الاستراتيجية قابلة للتكيف. فالاستراتيجيات الفعالة تتضمن آليات للتغذية الراجعة وتصحيح المسار، وتُختبر وفقاً لسيناريوهات مستقبلية متعددة، حيث تُحدّث بانتظام لتعكس الحقائق الجديدة.

كما تختلف العلاقة بين الاستراتيجية والمستقبل باختلاف الأفق الزمني، الأفق الزمني هو الأساس، من حيث أن الاستراتيجية قصيرة المدى: غالباً ما تكون تكتيكية، تُركز على تحقيق مكاسب سريعة أو الكفاءة التشغيلية. في حين أن الاستراتيجية طويلة المدى: رؤيوية، تُحدد مساراً نحو مستقبل مُنشود (مثل أهداف الاستدامة بحلول عام ٢٠٥٠).

كما أن الاستراتيجية لا تتعامل مع الصدفة فيما يتعلق بالمستقبل، إذ تقدم الاستراتيجية مخططاً لتقليص الفجوات بين المؤشرات الحالية اليوم والمستقبل المرغوب، تشكل هذا الحسابات الدقيقة للأهداف الطموحة، والمفاهيم والموارد، ضمن حدود معقولة للخطورة من أجل تحقيق نتائج في المستقبلية بشكل أكثر تفضيلاً مما يُمكن أن تكون لو تُركت التفاعلات للصدفة أو لدى الأطراف الأخرى، فضلاً عن تفسير التفاعل بين كيفية استخدام الموارد لتحقيق الأهداف المنشودة في بيئة استراتيجية محددة من خلال وقت محدد (يارغر، ٢٠١١، ص. ٣٧).

المبحث الثاني: التحول على مستوى الفواعل _ التهديدات

شهد مفهوم الاستراتيجية تحولات عميقة استجابةً للطبيعة المتطورة للجهات الفاعلة والتهديدات العالمية. ومع تجاوز النظام الدولي للنموذج التقليدي المتمركز حول الدولة، برزت جهات فاعلة جديدة - مثل الشركات متعددة الجنسيات، والجماعات المسلحة غير الحكومية، والكيانات الرقمية - كلاعبين مؤثرين في تشكيل الديناميكيات الاستراتيجية. في الوقت نفسه، توسعت طبيعة التهديدات من التحديات العسكرية التقليدية لتشمل الحرب السيبرانية، والإرهاب، وتغير المناخ، والتلاعب المعرفي. وقد أحدثت هذه التحولات خللاً في الافتراضات الاستراتيجية الكلاسيكية التي تركز على الدفاع الإقليمي والتوازن العسكري. وبالتالي، يجب أن تدمج الاستراتيجية اليوم منظورات متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار العوامل التكنولوجية والمعلوماتية والمجتمعية. إذ إن فهم هذا التطور ضروري لإعادة تعريف حدود الاستراتيجية ووظائفها في عالمنا المعاصر.

المطلب الأول: التحول على مستوى الفواعل

ارتبط مفهوم الاستراتيجية في نشأته بتغير مفهوم المعرفة من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر، الذي تزامن مع مدى اتساع المعرفة و تفرعاتها، فضلاً عن الأفكار التوليدية للدولة الحديثة، في الوقت الذي تطورت فيه الاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، فإن المجتمع الإنساني ظل إلى حد ما متحفظاً في تبني

استراتيجيات جديدة في ما يتعلق بالإطار السياسي لإدارة المجتمع، بمعنى ان الدولة رغم قدمها لا زالت الاطار الشرعي الوحيد لممارسة السلطة السياسية، و هذا يعود الى الفكرة التجديدية و قدرتها على التكيف مع المستجدات المعاصر اولاً، و جني العوائد ثانياً، و تنظيم الناس و الموارد ثالثاً، و استخدام العنصر العسكري ممن القوة رابعاً. لكن في نفس الوقت لم يعد الابتكار حكراً على الدولة وحدها مما ولد تحدياً امام الدولة القومية في مواجهة الابتكار كتحديد يهدد امن الدول ويعمل على تقليص دور الدولة وتراجعها، وتهديد الدولة وجودياً، وكذلك اصبحت الدولة مضطرة لإشراك فاعلين اخرين في ادارة المجتمع. في حين اتسع نطاق مفهوم الاستراتيجية في اتجاهين متضادين في آن واحد في الوقت المعاصر، أولها: صعوداً نحو الفاعلين الدوليين: حيث انتقلت القوة وتوزعت لتشمل كيانات عابرة للحدود؛ إذ باتت المؤسسات العالمية، والشركات متعددة الجنسيات، والشركات العسكرية الخاصة، والشبكات الدولية غير الحكومية تعمل عبر الحدود، ممتلكة نفوذاً وموارد تضاهي -في كثير من الأحيان- تلك التي تمتلكها الدول الفعلية. ثانيها: هبوطاً نحو الفاعلين المحليين: حيث شهدت القوة لامركزية انتقلت إلى المستويات القاعدية؛ فبفضل التكنولوجيا الحديثة، أصبح بإمكان الميليشيات المحلية وجماعات المجتمع المدني وقادة المجتمعات حشد الجماهير بشكل فوري، مما جعل الشرعية المحلية عاملاً حاسماً في الصراعات العالمية.

إن سلوك الفواعل من غير الدول، على غرار الجيوش التقليدية، يتطلب من الجماعات الارهابية ان تصنع القرارات فيما يتعلق بتنظيم القوات وتخصيص الموارد. والكثافة المالية ورأس المال التنظيمي قياسان مفيدان لفهم الخيارات الاستراتيجية للجماعات الارهابية في عصر الارهاب الانتحاري. والجماعات التي تقوم بمهام حرجة من خلال توظيف اساليب عمليات غير تقليدية، سابقة في حدوثها بكثير بداية الوقت المعاصر للإرهاب الانتحاري، واجهت تحديات كثيرة من خلال تبنيها الابتكارات، ومن أبرز الأمثلة، لم تتبن منظمتي "بيرا" و "ايتا" على الاطلاق ذلك النوع من الابتكارات، في حين لم يأخذ وقتاً كبيراً من قبل

حركة "فتح" سوى نحو عشرين عاماً. وفي المقابل فإن الجماعات ذات الاعمار التنظيمية الاحداث والمهام الحرجة الاقل وضوحاً، بدءاً بالموضوع التكتيكي العريض لـ "تمور التاميل" فضلاً عن شبكتن "القاعدة"، كانت تحقق في سهولة فكرة التفوق من خلال التكتيكات الانتحارية التي اضافت لهم سلاحاً جديداً (هورويتس، ٢٠١٣، ص. ٢٧).

من جهة أخرى، فإن ظهور تحديات جدية للنظام المتمركز حول الدولة القائم على احتكار الدولة صفة الفاعلية (agency) في السياسة الدولية، حيث صارت الفواعل غير الدولية تتنافس الدولة في خاصيتي الشرعية والولاء اللتين كانتا حكراً عليها (حمشي، ٢٠٢١، ص. ٢٠٧-٢٠٨).

المطلب الثاني: التحول على مستوى التهديدات

لا شك أن الوصول للأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي من الوظائف الأساسية للدولة والتي كان يتعامل معها مفكري السياسة كبعد محوري للدولة وكان التفكير السائد عند الكثير من السياسيين العاملين في هذا المجال أن الواجب الأسمى للدول هو ممارسة هذه المهمة بفاعلية. وقد ارتبط مفهوم الأمن بمفاهيم المخاطر والتهديدات، فلا يمكن تعريفه إلا من خلال أبعاد داخلية ودولية معينة وبذلك فهو يعد النتيجة الأخيرة لمستويات ودرجات الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والخارج. وبقي مفهوم الأمن محافظ على الأهمية المحورية في زمن العولمة بكل سياقاته الداخلية كانت أو الخارجية، ولا يعد ذلك حالة استثنائية ففي كل العصور والتاريخ كان للأبعاد الاقتصادية، الحروب والسياسة تداخلات واضحة وقريبة، إلا أن المستجد في هذا الحقل يتمظهر في الملفات والإشكالات المعاصرة التي تهدد الدولة في زمن العولمة، الأمر الذي يتطلب تمكين المهام ذات البعد الأمني للدولة وتطوير الأدوات في أدائها، خاصةً بعد تحول الأمن إلى ما يُعرف بـ (الأمن الهجين) والذي أثر بدوره على مفهوم الاستراتيجية.

إذ ينصرف مفهوم الأمن الهجين للتفاعلات بين الكيانات الرسمية وغير الرسمية في أداء الوظيفة الأمنية للدولة، حيث تتعدد المواقع التي يُمارس من خلالها الأمن ويتم التفاوض

بشأنه، وهو ما يشمل المواقع المعتادة في الدولة الوطنية بما تحمله من طابع رسمي، بجانب المواقع الأخرى المستندة إلى الاعتبارات التقليدية، والشخصية، والقربانية (أمل، ٢٠٢٥، ص. ٦). مما يؤثر بدوره على كيفية أداء الدولة لوظيفتها الاستراتيجية من جهة وطريقة تفكيرها الاستراتيجي من جهة ثانية، فضلاً عن تأثير ذلك على مدركات صانع القرار الاستراتيجي في الدولة.

ومع توسع نطاق الجهات الفاعلة الاستراتيجية، شهدت طبيعة التهديدات تحولاً جذرياً؛ إذ أدى تنوع هذه الجهات إلى اتساع مشهد التهديدات في كلا الاتجاهين، مما أدى إلى طمس الحدود التقليدية الفاصلة بين ما هو "داخلي" (محلي) وما هو "خارجي" (دولي) وانقسمت إلى قسمين، أولها: **التحول في التهديدات الخارجية (الدولية)**: لم تعد التهديدات الناشئة من خارج حدود الدولة مقتصرة على الحكومات المنافسة؛ إذ باتت لازماً على الدول الآن التصدي لشبكات إرهابية عابرة للحدود، وعصابات سيبرانية لا تتبع لدولة بعينها، وجماعات الجريمة المنظمة متعددة الجنسيات، فضلاً عن الاضطرابات الاقتصادية أو تعطل سلاسل التوريد التي لا تعترف بالحدود. ويمكن لهذه الجهات الخارجية ممارسة قوة مدمرة دون الحاجة إلى نشر جندي واحد. ثانيها: **التحول في التهديدات الداخلية (المحلية)**: تجاوز مفهوم الأمن الداخلي نطاق الاضطرابات المدنية التقليدية بمراحل؛ فالدول تواجه اليوم تهديدات محلية ذات ثقل استراتيجي وطني، مثل التطرف الداخلي، والمليشيات المحلية المدججة بالسلاح، ونقاط الضعف في البنية التحتية المحلية (كشبكات الكهرباء)، والاستقطاب الاجتماعي الحاد أو تآكل المؤسسات.

اذ ان الرؤية الاستراتيجية للأمن تجعله مفهوم ديناميكي قابل للمراجعة والتقييم بشكل دوري، ومن الطبيعي ان تتسم سياسة وبرامج تنفيذ الاستراتيجية الامنية بالحركة التي تستلزم مراجعتها لتقرير مدى توافقتها وملاءمتها لإنجاز اهداف الاستراتيجية المحددة. خاصة وان من اساسيات العمل لصياغة استراتيجية الامن القومي للدولة دراسة وتحديد طبيعة التهديدات والمخاطر ومصادرها واشكالها (السعيد، ٢٠٢٠، ص. ١٦). لا سيما وأن

التبدل الحاصل للأهداف في صياغة الاستراتيجية للدول، ارتبط بشكل أو بآخر، برؤية صانع القرار للأولويات وثباتها من جهة، والتهديدات وتجدها جهة أخرى، ومدى توافر الفرص في البيئة الاستراتيجية المعقدة وذلك وفق عدة معطيات، أبرزها: فهم المصلحة القومية، مدى امكانياته لتقديرات البيئة الاستراتيجية وتهديداتها، والتداخل والارتباط بين القيم وحركية التهديدات، خاصة وأن التهديدات التي تواجه صانع القرار ليست على مستوى واحد من حيث التأثير في صياغة الاستراتيجية.

وللتهديدات سمات ومواصفات كثيرة، الأولى: الخطر، أي مستوى التهديد الذي يمكن أن تحدثه إذا تطورت التهديدات، وإذا عزيت هذه الصفة إلى فاعل محدد يتبنى التهديد، فهي متعلقة بما يملك من قدرات ووسائل. أما الصفة الثانية فهي التوقع، أو توقع أن يحدث التهديد فعلاً، وهي متعلقة بالنوايا عند الخصوم، أو الغايات، وهاتين الصفتان مرتبطتين ببعضهما البعض بعلاقة عكسية، إذ يكون التهديد الأكثر ضرراً أقل توقعاً للتبلور من التهديد الأقل تأثيراً. أما السمة الثالثة للتهديد، فمتعلقة بالنية، وهي الزمن أو موعد الحدث، أي مدى إمكانية وقوع ذلك التطور الذي نحاول تجنبه. أما الصفة الرابعة فهي قبلية الإدارة، والتي تعني ذلك المستوى الذي عنده يمكن التعامل مع التهديدات (ديبل، ٢٠٠٩، ص ٢٦١).

من جهة أخرى، فإن جميع هذه التحولات تدعو إلى تفكير ثوري غير تقليدي لدعم الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية، إذ إن التفكير بطريقة تقليدية في عصر ثوري يعني أن تضمن عدم قيام علاقة مع أي استراتيجية يمكن للتفكير أن ينتجها (هارت، ٢٠٠٥، ص ٤٤).

المبحث الثالث: التعاقب الجيلي للاستراتيجية

يشير التعاقب الجيلي في الاستراتيجية إلى التطور التدريجي للفكر والممارسة الاستراتيجية عبر مراحل تاريخية وفكرية مختلفة. يعكس كل جيل تحولاً في كيفية تصور القوة والأمن والوسائل وتوظيفها في سياقات دولية متغيرة. يجسد هذا التعاقب التكيف المستمر

للاستراتيجية مع التقنيات الجديدة والديناميكيات العالمية والتحويلات الأيديولوجية. وبالتالي، فهو يمثل استمرارية فكرية تُجدد من خلالها الاستراتيجية أسسها لمواجهة التحديات المعاصرة.

المطلب الاول: الجيل الأول: العسكرية الوسائلية

يُعد استخدام الوسائل العسكرية كأداة استراتيجية أساسية سمة مميزة، إذ اتسمت الاستراتيجية في هذا الجيل بتمركز القوة حول الدولة وعسكرتها، إذ تشير هذه المرحلة إلى عملية سياسية واجتماعية تُعزز فيها الحكومة المركزية سلطتها بشكل متزايد، مما يُضعف في كثير من الأحيان استقلالية المؤسسات الأخرى أو القوى الإقليمية، وفي الوقت نفسه يُوسّع دور الجيش ونفوذه في الحكم والحياة العامة.

أما على مستوى الأدوات، فإن أدوات الاستراتيجية في هذا الجيل هي الجيوش والأسلحة والسيطرة الإقليمية والإكراه، حيث كانت الأرض مصدرًا للقوة وهدفًا استراتيجيًا في آن واحد، في حين كانت السيطرة على المناطق الجغرافية الرئيسية (مثل نقاط الاختناق والحدود والمستعمرات) محورية في الجيل الأول لمفهوم الاستراتيجية، كما تضمنت الاستراتيجية الدفاعية حماية الحدود؛ بينما تضمنت الاستراتيجية الهجومية التوسع.

أما على مستوى البعد النظري، فإن أسس المقاربة الواقعية في نظريات العلاقات الدولية، تُشكل الأساس الفكري لهذا الجيل من خلال طروحات مفكرون مثل توماس هوبز، ونيكولو مكيافيلي، ولاحقًا هانز مورغنثاو وكينيث والتز، جون ميرشايمر على الوسيلة العسكرية للقوة.

إذ لا يمكن تناول الإستراتيجية ذات الأبعاد الفاعلة والناجحة مهما كان مستوى التماسك الفكري وواقعية البعد المعرفي، ومثالية التصور النظري إذا لم تعززها الوسائل القدرات الضرورية لتحويلها من الفكرة المجردة إلى الواقع العملي، فكلما توافرت الوسائل المعنوية والمادية وإمكانات القوة العديدة والشاملة، كلما ساهم ذلك على تحقيق التفوق الاستراتيجي وإدارة الحالة الاستراتيجية بقدرة أكبر على الاستراتيجيات المضادة (طويل، ٢٠١٧، ص.

٥٥). كما تشمل الوسائل أيضاً التجارة، والمساعدات، والدبلوماسية، والمعلومات/البيانات، والابتكار، والتكنولوجيا، والشرعية، واستلهاماً من الفكر الاستراتيجي الصيني، قد يكون للحرب القانونية، وحرب الرأي العام، والحرب النفسية تأثيرٌ مماثل على النظرة الاستراتيجية. إذ من الخصائص الأساسية لاستراتيجية الجيل الأول، التركيز على الحرب من خلال تحركات القوات، وتكتيكات ساحة المعركة، وحملات الحرب طويلة الأمد، فضلاً عن أن القيادة غالباً ما تكون مركزية، حيث يتولى الجنرال أو القائد صياغة الاستراتيجية واتخاذ القرارات، في حين أن التفكير في الأغلب يكون صفري، والذي يعني مكسب أحد الأطراف خسارة للطرف الآخر - وغالباً ما يكون النصر شاملاً وحاسماً، أما من حيث التضاريس واللوجستيات، فإن إتقان الجغرافيا وخطوط الإمداد والتوقيت أمراً أساسياً.

وعليه، يركز الجيل الأول من مفهوم الاستراتيجية على النظرة العالمية الواقعية، المتمحورة حول الدولة، والتي يهيمن عليها الجيش، حيث تُعدّ الاستراتيجية وسيلةً للدولة للبقاء وممارسة السلطة في بيئة دولية معادية وفوضوية، كما ان هناك تداخل وارتباط بين القيادة المدنية والعسكرية، من خلال أن القيادة السياسية في الغالب هي قيادة عسكرية.

المطلب الثاني: الجيل الثاني: المنهج التخطيطي

في تطور النقاش الاستيمولوجي على مستوى الطروحات الفكرية، يُمثل الجيل الثاني من المفهوم الاستراتيجي تحولاً مهماً من الاستراتيجية العسكرية المتمركزة حول الدولة (الجيل الأول) إلى نهج أكثر هيكليةً ورسميةً وبيروقراطيةً لتحقيق الأهداف، وهنا يصبح التخطيط محورياً. إذ ان الفكرة الأساسية لهذا الجيل من الاستراتيجية أنها تخطيط رسمي، حيث تُعدّ عملية منهجية وعقلانية لتحديد الأهداف، وتخصيص الموارد، وتصميم الإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة بمرور الوقت.

حيث تتسم الاستراتيجية في هذا الجيل بمجموعة من المميزات الرئيسية، أبرزها: لتخطيط العقلاني طويل المدى، كما تُعتبر الاستراتيجية عمليةً مدروسةً من أعلى إلى أسفل، وأيضاً تركز على تحديد أهداف طويلة المدى ووضع خططٍ مفصلة لتحقيقها، فضلاً عن التنبؤ

والمراقبة، حيث تفترض إمكانية تحليل البيئة والتنبؤ بها، وتوضع الخطط بناءً على التوقعات والبيانات، إضافةً إلى اتخاذ القرارات مركزياً، إذ تصاغ الاستراتيجية من قبل القيادة العليا (الحكومات، والمديرين التنفيذيين، والمخططين)، كما أنها تُنفذ من خلال هياكل هرمية، وكذلك تُوظف القياس الكمي والأساليب الرسمية من خلال استخدام النماذج والإحصاءات وتخطيط السيناريوهات.

وبالرغم من أن الاستراتيجية في هذا الجيل تتقاطع مع التخطيط، لكن التخطيط يتمحور حول عمليات عديدة، من بينها اختيار الهدف وانتقائه، في حين أن الاستراتيجية يجب أن تكون كيفية تحقيق الهدف، وذلك يعد المضمون والموضوع الأساسي، فنحن حين نباشر موضوعاً ما من البعد الاستراتيجي، لا بد وأن نقدم إجابات للأسئلة الآتية: ماذا؟ متى؟ كيف؟ وفي ضوء تلك الأسئلة يمكن تحديد الإطار والأساليب التي يمكن عن طريقها ستم تعبئة وتنسيق وتوجيه الطاقات والموارد والقوى البشرية والمادية والمعنوية والمالية المتاحة الحالية والمستقبلية، من أجل الوصول الى الهدف معين وموضوع من قبل الجهة المشرفة على عملية التخطيط أو عملية صياغة الاستراتيجية (العمار، د.ت.، ص. ٢٠-٢١).

وعليه، يُعيد الجيل الثاني من الفكر الاستراتيجي مفهوم الاستراتيجية كعملية عقلانية مُخططة، مدفوعة بأهداف طويلة المدى، وتحليل، واتخاذ قرارات مركزية، مُوسَّعة نطاق تطبيقها من المجال العسكري إلى المجالين المؤسسي والحكومي.

المطلب الثالث: الجيل الثالث: الفكر الاستراتيجي المنهجي

تم الاستيلاء على الإستراتيجية من قبل السياسيين والدبلوماسيين والأكاديميين والمفكرين وخلايا التفكير، وأصبحت بعيدة باطراد عن استخدام الاشتباك لأغراض الحرب (سترون، ٢٠٢٥، ص. ٨٠). بمعنى أنها اخذت مديات فكرية ابعد وأعمق من التطبيقات العملية من حيث تناولها لنمطيات معرفية مرتبطة بالتفكير الإنساني، وتحولت إلى جيل جديد مرتبط بما يُعرف بالفكر الاستراتيجي المنهجي، والذي ارتبط بدوره بمسألة جوهرية وهي

التراكم المعرفي والتي انتجت ما يُعرف بـ (العقيدة الاستراتيجية)، مما أدى إلى سيطرة الفكر الاستراتيجي في هذا الجيل.

إذ أن هذا المفهوم لم يكن ليبصر النور لولا حاجة الدول إلى نوع من المزاجية بين السياسة والفكر، لطالما اهتمت الإستراتيجية، تاريخياً بما يحوزه الجنرال أو القائد من مكنة فكرية تجعله قادراً على الوصول إلى أهدافه بأقل كلفة وأقصر زمن (بوفر، ١٩٧٠، ص. ٢٨).

إذ إن الفكر الإستراتيجي هو أعلى أنماط التفكير الإنساني، إذ إنه يقوم بعملية تأقلم فكرية يتم توظيفها لإدارة خطر معين عن طريق إعادة الصياغة المعرفية المستندة إلى التراكم المعرفي من خلال ما يُعرف بـ (إعادة التأطير) (Reframing)، والتي تقوم بالدرجة الأساس على التحول من النمط التقليدي للفكر الإستراتيجي القائم على التفكير الجزئي الفردي (المفكرين الإستراتيجيين) إلى النمط الأكثر تركيباً وتعقيداً وتطوراً للفكر الإستراتيجي (الوسيط) والقائم على إضفاء الطابع المؤسسي (مؤسسات الفكر الإستراتيجي) (Think Tank)، وصولاً إلى النمط المعاصر للفكر الإستراتيجي القائم على حالة الدمج بين النمطين السابقين ومؤسسات صنع القرار الإستراتيجي فيما يُعرف بـ (الباب الدوّار)، إذ إن هذه التحولات الفكرية، بالرغم من أنها أسهمت في تطور نمطية التفكير الإنساني، لكنها في نفس الوقت خلقت حالة من الجدلية الفكرية والعملية في كيفية التفاعل مع المتغيرات الإستراتيجية المعاصرة (الراوي، ٢٠٢٥، ص. ٥١).

إن الفكر الاستراتيجي لا يشمل الطابع الفني فقط، بل الأخلاقي والسياسي أيضاً، وهذا هو السبب في تبلور وتطوير الفكر الاستراتيجي الغربي المعاصر الذي استند إلى أربعة تطورات ذات بعد تاريخي، يرتبط الأول بتبلور الفكر العلماني، والذي يعني الابتعاد عن أي فهم للتحولات بشكل يتجه للأفكار الميتافيزيقية، أما الثاني، فهو تبلور أشكال النظام السياسي والاجتماعي المرتبط بالدولة، فضلاً عن تبلور التسليح لأغراض الحروب، في حين أن التبلور الثالث يستند إلى تعقيدات الفنون العسكرية التي لم تُعد محصورة في التكتيك وحده، بل امتدت إلى ضرورات الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المرتبطة بالتكنولوجيا

والخدمات اللوجستية والتوسع المكاني للعمليات، ويرتبط التبلور الرابع، أخيراً، بتشكيل فكر علمي هادف إلى تصنيف وتنظيم وعقلنة النشاط الإنساني (هينروتين وآخرون، ٢٠١٩، ص. ٣٨).

إذ إن الفكر الاستراتيجي في المعنى الاساسي يعني القدرة على اسقاط نظرية الاستراتيجية في التطبيقات الواقعية، ثم صياغة استراتيجية تحقق بنجاح مصلحة معينة لدولة محددة، دون أن تتحمل الخطر الذي يمكن تجنبه، وتتمظهر في خلق عقبات سلبية على مصلحة أخرى للدولة نفسها، والفكر الاستراتيجي يتمحور من خلال جوانب الفن والعلم، وهذا يوفر لمن لديه هذا الفكر خلق مجموعة تتضمن حسابات القلب، والتوجس، والتعقيد، والغموض، وهي الخصائص التي تتصف بها البيئة الاستراتيجية، ثم يقدم تقييماً لصعوبة التنبؤات المستقبلية في تلك البيئة، وأخيراً يقوم بصياغة النص المعقول للاستراتيجية (يارغر، ٢٠١١، ص. ٢٨).

فالفكر الاستراتيجي يتميز بمجموعة من الخصائص، أبرزها، الشمولية: انطلاقاً من كونه يشكل الأهداف العامة النهائية لأية إستراتيجية، والتعقيد: نظراً للمراحل التي يمر بها إثر عملية التنفيذ لتحقيق الهدف، والعملياتية: لأنه يحدد الأهداف العامة التي تضبط تحرك العاملين بهذه الإستراتيجية (طويل، ٢٠١٧، ص. ١٥).

لكن من جهة أخرى، فإن محدودية توفر الوسائل تجعل من الاستراتيجية مكاناً للعمل العقلي إذ لا يمكن أن يحدها إلا قدرات صناع القرار على الابداع وابتكار منظومات جديدة من الوسائل التي تقدمها النظرية (الفكر الاستراتيجي)، إذ لا يمكن التحكم في التوظيف الأفضل لمجموعة الوسائل الاستراتيجية إلا عن طريق المستويات المفاهيمية عند كلاوزفيتز: المستوى الأول يُراد به (الاستكشاف) الذي يجعل تبني موقف محدد بطريقة شاملة أمراً ممكناً، مما يتيح احتواء جميع الأجزاء، والمستوى الثاني يُقصد به (العبقرية) أي المواهب التي تسمح بتبني وضع إجابات مناسبة للوضع المتصور، إذ إن صعوبة هذه الثنائية (المراقبة/الأداء) تكمن في الحالة الهجينة التي تُعد، في نفس الوقت، ثمرة تفكير

وتدريب وخبرة وأيضاً نتيجة للبنية التقنية التي تجمع بين أجهزة الاستشعار والاستخبارات والتحليلات (هينروتين وآخرون، ٢٠١٩، ص. ١٠٨).

من جهة أخرى، ارتبط الفكر الإستراتيجي بظاهرة المنافسة وتحديدًا تعزيز الوضع التنافسي للدولة وما يترتب على ذلك من تعقد متغيرات القرارات الاستراتيجية وبيئتها التشابكية، ومع بزوغ علاقة الفكر بالوضع التنافسي، اتجهت الأنظار إلى توظيف مصطلح الفكر الاستراتيجي كبديل و/أو تطور لما كان مألوفاً في التوجهات التقليدية باستخدامها لمصطلح التخطيط الاستراتيجي، وقام هذا الجدل على أساس افتراضي ينص على أن التفكير في الوضع المستقبلي يتطلب نمطاً ابتكارياً أكثر منه نمطاً تقليدياً، إذ يُعد الفكر الاستراتيجي ضمن هذا السياق مناسباً لغرض الاستفادة من معطيات الحاضر في رسم صورة المستقبل على نهج الابداع والابتكار وربما التغيير الجذري للوضع التنافسي للدولة (مجد، ٢٠١٢، ص. ٦١).

إذ إن كلية الحرب الأمريكية ربطت الفكر الاستراتيجي بالابتكار والهدف على اعتبار انه قدرة على تقديم توليفة شاملة ومبتكرة للعوامل الرئيسية المؤثرة في (دولة - أمة) وبيئتها الاستراتيجية الموجودة فيها من أجل الحصول على تفوق إضافي ونجاح في تحقيق الأهداف بعيدة المدى، فضلاً عن ربط الفكر الاستراتيجي بفكرة النوايا، من حيث أنه النية الدافعة للفعل التي لديها هدف نهائي يسهل من عملية صناعة القرار وتطوير استراتيجيات مبتكرة لموائمة الاتجاه المستقبلي لـ (دولة - أمة) مع البيئة المحتملة (Waters, 2011, p. 114).

المطلب الرابع: الجيل الرابع: الرؤية المستقبلية الاستراتيجية

بالرغم من إنه عادةً ما تُشكل الاستراتيجية تقليدياً قبل كل شيء من خلال اعتبارات الزمان والمكان (سترون، ٢٠٢٥، ص. ٣٧)، تطورات الاستراتيجية نتيجة الأحداث التي شهدتها العالم بسبب تغيير الوسط (البيئة) والثقافة والنظام الدوليين، وكذلك لأن علم الاستراتيجية بدأ أكثر قرباً للنظام منه إلى الفكر الممتد (اللامتناه)، فتحوّلت الاستراتيجية من علم

نماذج وتجارب على حد قول (دي. ميترانك) إلى علم مناهج ورؤى على حد قول (جي أندرسون)، ناظمها الابداع واستثمار المكن المتوفرة (الطاقات والامكانات بل وحتى الرسائل الجميلة بين العسكريين (العمار، ٢٠١٩، ص. ٢٧-٢٨). إذ اصبحت الإستراتيجية رؤية مستقبلية باعتبارها معياراً معمماً في تفسير سلوكيات الدول في البيئة الدولية، حيث تقترب الرؤية من كونها المجال العام الذي يتحرك بموجبه مخططي الإستراتيجية في تشخيص المخاطر والأولويات الأمنية الخاصة بدولهم، وهذا الافتراض من شأنه أن يمنح المختصين في مجال تفسير الاستراتيجية المرونة المناسبة لتقييم أي فعل في منطقة التفاعل وتحديد ملامح رد الفعل المتوقع من قبل الدولة (حميد، ٢٠٢١، ص. ٣٠).

هذه الفكرة، وإن بدت مثقلة بشيء من المبالغة، إلا أنها تعزز صوابية اطروحة أن على الدولة أن تجدد نفسها وتبادر إلى اعتماد رؤية استراتيجية شاملة وطويلة المدى، رؤية قادرة على التصدي لجملة تحديات المسار التاريخي المتغير (بريجنسكي، ٢٠١٢، ص. ١٣). فالاستراتيجية كروية، هي صورة طويلة المدى، متماسكة، وطموحة، للمكانة والدور المنشودين للدولة في النظام العالمي، وهي توفر المنظور طويل المدى اللازم الذي يسمح للقادة بالنظر إلى ما وراء الأزمات المباشرة والسياسات الداخلية قصيرة المدى لصياغة استراتيجية وطنية كبرى مستدامة وفعّالة. بمعنى، تُحوّلت الاستراتيجية في هذا الجيل (الرؤية المستقبلية) جوهرياً كتركيز فن إدارة الدولة من مجرد رد الفعل إلى صياغة استباقية للبيئة المستقبلية، ومن ثم تحديد الدور المستقبلي للدولة المنشودة.

فلا يكفي للدولة حيز مكانة جغرافية مهمة بقدر ما تستدعيه البيئة العالمية بتعقيداتها من توظيف تلك المكانة للانسجام دولياً، حيث بدت الاستراتيجية، رويداً رويداً، تسعى بالخروج بالدولة من حدودها الجغرافية إلى آفاق جغرافية_ استراتيجية أوسع، وبدا العالم يُدار من لدى الدول_ القوى التي نجحت في هذا الاختبار_ الاختيار بناءً على ما تمتلكه من مقومات أداء استراتيجية ومورديه، فضلاً عن أهلية قيادتها وشعوبها واستعدادها لخوض تنافس قوى، أعطى للعالم صور وصف مختلفة، هذا التحول ليتم في لحظة معينة، بل كان

تراكمًا لنتائج عوامل ودوافع متعددة، صبت محصلتها جميعاً في صياغة هذا التحول والجدوى منه (العمار، ٢٠١٩، ص. ٦٧).

المطلب الخامس: الجيل الخامس: المشروع (دولة المشروع)

مثل هذا الجيل تحولاً نوعياً في التفكير الاستراتيجي للدول الصاعدة، التي لم تعد تكتفي بالنجاة أو المحافظة على التوازن، بل تتبنى مشروعاً وطنياً - حضارياً - تنموياً يعيد تعريف موقعها في النظام الدولي. هو جيل ما بعد الدولة الكلاسيكية، يقوم على أن الدولة ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق مشروع وطني يمتد مجتمعياً وإقليمياً. بمعنى أن الفاعلية الاستراتيجية للدولة في القرن الحادي والعشرين لا تُقاس بقدرتها على البقاء أو الردع فقط، بل بقدرتها على إنتاج مشروع وطني-حضاري متكامل، يستند إلى رؤية قيمية وهوية جامعة، ويملك أدوات تنفيذية ومجتمعية قادرة على تحويل هذه الرؤية إلى فعل مستدام في الداخل والخارج.

من جهة أخرى، فإن الاستراتيجية في هذا الجيل (دولة المشروع) تتطلب بعداً بنوياً وهيكلية جديداً للدولة، إذ يلعب هيكل وبنية الدولة دوراً كبيراً في فشل أو نجاح (المشروع)، حيث يُعد الكيان المنظم لتنظيم أداء الدولة لتحقيق الاستراتيجية، وأحياناً يتطلب تحقيق الاستراتيجية تغييرات هيكلية مهمة، مما يعني إعادة توزيع القوة داخل الدولة، فكلما كان (المشروع) كبيراً وكانت الاستراتيجية أكثر جذرية، تتطلب إحداث تغييرات جوهرية على الهياكل والبنى التنظيمية مما قد يولد مقاومة لهذا التغيير من مراكز القوة التقليدية في الدولة (سلطان، د.ت.، ص. ٢٧).

التحول في مفهوم الاستراتيجية: دراسة في جدليات التعاقب الجيلي (مقاربة نظرية)

د. مهند حميد عباس حميد الراوى

جدول رقم (١) يوضح الفرق بين مشروع الدولة ودولة المشروع

البعد	مشروع الدولة	دولة المشروع
الفاعل الأساسي	الدولة تضع المشروع وتديره	المشروع يحدد ملامح الدولة ويعيد تشكيلها ككيان جديد
المكانة	المشروع أداة من أدوات الدولة	المشروع هو الأساس والمرجعية، والدولة ما هي إلا تجسيد له
الاستمرارية	غالباً مرتبط بدورة سياسية أو قيادة معينة وقد يتغير بتغييرها	يتجاوز الحكومات والأنظمة، ويستمر كهوية ورؤية ممتدة لوجود الدولة
الهوية	هوية الدولة ثابتة والمشروع يُضاف كخطة أو برنامج	الهوية الوطنية تُعاد صياغتها على أساس المشروع ليصبح جزءاً من شرعية الدولة
البعد المكاني	داخلي بالدرجة الأولى، يركز على التنمية والإصلاح داخل حدود الدولة	يتجاوز الداخل ليكون إقليمياً أو عالمياً، حيث تتحول الدولة إلى مشروع يتخطى حدودها
المثال التطبيقي	ماليزيا في عهد مهاتير محمد (مشروع النهضة الماليزية)	الصين (مشروع الحزام والطريق عالمياً) وتركيا (مشروع العثمينة الجديدة إقليمياً)
المخاطر	محدودية الاستمرارية وتحوله إلى برنامج حكومي قصير المدى	انهيار المشروع قد يعني فقدان الدولة لشرعيتها
الطابع الاستراتيجي	وسيلة لتقوية الدولة وتطوير بنيتها القائمة	وسيلة لإعادة بناء الدولة وصياغة مكانتها الإقليمية والدولية

المطلب السادس: الجيل السادس: الوسائلية المتكاملة (الهدف الوسائلي)

بالرغم من تطور الاستراتيجية، إلا انه عاد إلى المفهوم الأساس وهو الوسيلة، ولكن ببعد معاصر يقوم على فكرة (العودة نحو الوسائلية)، أو ما يُعرف بـ (الارتداد/التحول) ولكن ليس كوسيلة بدائية، وإنما كوسائلية معقدة ومركبة تحفزها التهديدات المعاصرة. حيث تكون الإستراتيجية كاستجابة فورية للمتغيرات المعقدة والتهديدات الهجينة، والتي تتصف بالسيولة واللامتائية، كما ان لديها القدرة على المرونة وإعادة التشكل من خلال توظيف الاستخبارات والبيانات الضخمة كأداة حاسمة في الصراعات المعاصرة، والذكاء الاصطناعي كوسيلة لاتخاذ القرارات.

إذ إن المقارنة في طبيعتها تعمل على إيجاد استنتاجات جديدة تخص التحول في مفهوم الإستراتيجية نظراً لأن الإستراتيجية في طبيعتها تتطلب إعادة تقييم المقاربات التي اعتمدت من قبل صانعي القرار والقادة ومقارنتها بالتحويلات المختلفة والمتغيرات التي تطرأ على البيئة الإستراتيجية، فالإطار العام الذي حكم الإستراتيجية كان قائم على كيفية توظيف صانع القرار للوسائلية، واعتماد الوسائل الأكثر قرباً منها (حميد، ٢٠٢١، ص. ٢٣).

جدول رقم (٢) يوضح الإطار المفاهيمي للجيل السادس (الوسائلية المتكاملة)

ت	المكون	الوصف	الدلالة الإستراتيجية
	المرونة	قابلية إعادة التكوين والكيف الأنّي	عملية تعديل مستمرة وليس وثيقة ثابتة
	السيولة	الاستجابة اللحظية والتنبؤ البعيد	الأولوية تتغير بناءً على التهديد
	التكنولوجيا	الذكاء الاصطناعي كوسيلة صراعية	الوسيلة معقدة وهي محور القرار
	التهجين	دمج الوسائل التقليدية مع المعاصرة	التركيز على الداء الوسائلي لكل شيء

يتضمن الجدول الفكري لهذا الجيل من خلال امكانية تهديد (الوسائلية) للهدف والغاية الكبرى (الرؤية او المشروع)، بمعنى ما مدى امكانية الجيل الخامس (دولة المشروع) أن تحافظ على الرؤية والقيمة الاستراتيجية حينما تكون الأخيرة مجبرة على أن تكون مجرد استجابة (وسائلية) سريعة للتهديدات المعاصرة.

التحول في مفهوم الاستراتيجية: دراسة في جدليات التعاقب الجيلي (مقاربة نظرية)

د. مهند حميد عباس حميد الراوى

من جهة أخرى، فإن التهديدات المعاصرة وتحديدًا الهجينة تفرض على الاستراتيجية بمفهومها في الجيل الثالث (الفكر الاستراتيجي المنهجي) حالة مما يمكن تسميته بـ (أزمة اليقين) من خلال عدم معرفة هوية الخصم من جهة، وتعقيد المعلومات المضللة من جهة ثانية نتيجة حرب المعلومات المؤدية إلى التشكيك بالمعرفة نفسها، حينها سيفقد الفكر الاستراتيجي المنهجي أهميته مقابل تلك التهديدات. حيث تمر البيئة الدولية بما يُعرف بـ (السيولة) وذلك في سياق استراتيجي عالمي من خلال تآكل الهياكل الصلبة التي على ضبط التفاعلات الدولية، فضلاً عن حالة عدم اليقين نتيجة التسارع التكنولوجي والتي عملت أيضاً على صعوبة التنبؤ بالتحديات والتهديدات والمخاطر.

جدول رقم (٣) يوضح أجيال الاستراتيجية الستة مع شرح مختصر

الجيل	التسمية	شرح مختصر
الأول	العسكرة الوسائلية	الوسيلة القتالية والأدوات العسكرية
الثاني	المنهج التخطيطي	التخطيط كمنهج، تنسيق الموارد والسياسات
الثالث	الفكر الاستراتيجي المنهجي	تطور معرفي منهجي لصياغة الإجراءات
الرابع	الرؤية المستقبلية الاستراتيجية	رؤية طويلة المدى
الخامس	المشروع (دولة المشروع)	مشروع تأسيسي يُشكل الهوية والمكانة
السادس	الوسائلية المتكاملة	الشمولية في توظيف الوسائل

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى تتبع التحول الفكري والبنوي لمفهوم الاستراتيجية، متجاوزاً تفسيراته العسكرية والآلية التقليدية نحو مفهوم معرفي وسلوكي أوسع وأكثر تعقيداً. وأثبتت الدراسة أن الاستراتيجية، بعيداً عن كونها مفهوماً جامداً أو عملياً بحثاً، هي في الواقع عملية فكرية ديناميكية تتشكل بفعل الطبيعة المتطورة للنظام الدولي، والتقدم التكنولوجي، والأطر المعرفية للفاعلين الاستراتيجيين. وتُعتبر الاستراتيجية اليوم خطاباً حياً، مجالاً للنقاش المستمر، حيث تُعاد صياغة النظريات والمبادئ والممارسات باستمرار استجابةً لضغوط وتحولات عالم سريع التغير.

التحول في مفهوم الاستراتيجية: دراسة في جدليات التعاقب الجيلي (مقاربة نظرية)

د. مهند حميد عباس حميد الراوى

من خلال هذا النموذج التفسيري، تكشف الدراسة أن تطور الاستراتيجية يعكس تحولات البيئة الدولية نفسها. فقد ساهمت العولمة والرقمنة والذكاء الاصطناعي وتشتت القوة في إعادة تشكيل الفكر الاستراتيجي. وأصبحت الاستراتيجية الآن جزءاً لا يتجزأ من الشبكات المعرفية والبنى التكنولوجية بقدر ما هي جزء من العقائد العسكرية التقليدية. وهكذا، يعكس النقاش المعاصر حول الاستراتيجية توتراً أعمق بين الآلية - أي السعي الدائم وراء وسائل فعالة - والقدرة على التكيف مع السياقات - أي القدرة على إعادة تعريف الغايات والأساليب في ضوء التهديدات والفرص الجديدة.

وعليه، يُبرز تحول مفهوم الاستراتيجية الانتقال من منطق ثابت متمركز حول الدولة إلى نموذج متدفق متعدد الأطراف والأبعاد. يتطلب هذا التطور من الباحثين والممارسين على حد سواء تبني رؤية تكاملية تُدرك التفاعل بين البنية والإدراك والسلوك. فالاستراتيجية، في شكلها الجيلي السادس، لا تُصبح مجرد فن حرب أو حوكمة، بل فلسفة شاملة للتكيف - فلسفة تعكس تعقيد التهديدات المعاصرة والسعي المستمر لتحقيق التوازن بين الوسائل والأهداف والفكر البشري الذي يربط بينها.

في نهاية المطاف، تخلص هذه الدراسة إلى أن مفهوم الاستراتيجية في حالة تطور مستمر. إن المسار من العسكرية الأداتية إلى الأداتية المتكاملة لا يمثل مجرد تغيير في الأساليب، بل إعادة هيكلة شاملة للإطار المعرفي المستخدم لتحديد القوة والأمن وتحقيق الأهداف. تتمثل الضرورة الاستراتيجية الحديثة في إتقان الأداتية المتكاملة - وهي مقاربة مرنة ومتعددة المجالات وقابلة للتكيف معرفياً - لإدارة التهديدات المعاصرة المعقدة وغير الخطية والمتداخلة في كثير من الأحيان والتي تهيمن على الساحة العالمية. وبالتالي، فإننا نعتقد إن نقاش تعاقب الأجيال هو المحرك الأساسي للاستراتيجية المعاصرة.

الاستنتاجات

بعد البحث في موضوع التحول في مفهوم الاستراتيجية، خلص الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- ديناميكية المفهوم الاستراتيجي: إن مفهوم الاستراتيجية ليس ثابتاً؛ بل هو ظاهرة ديناميكية تتطور استجابةً مباشرةً للتحوّلات في النظام الدولي، والتقدم التكنولوجي، وطبيعة القوة السياسية المتغيرة.
- العلاقة الجدلية بين الاستراتيجية والمستقبل: تجاوز الفكر الاستراتيجي الحديث مرحلة التخطيط الأنّي لينتقل إلى علاقة جدلية مع المستقبل. وكما يظهر في "الجيل الرابع"، أصبح بناء "رؤية استراتيجية مستقبلية" ركيزة أساسية للفكر الاستراتيجي المعاصر.
- التحول من الطابع العسكري إلى المنهجية: ثمة انتقال واضح من "الطابع العسكري الأدواتي" (الجيل الأول) -الذي ركز في المقام الأول على القوة الصلبة- نحو "الفكر الاستراتيجي المنهجي" (الجيل الثالث). ويعكس هذا نضج الاستراتيجية وتحولها من مجرد أداة عسكرية بحتة إلى حقل فكري منظم.
- تطور الفاعلين والتهديدات: يُعزى التحول في الاستراتيجية إلى الطبيعة المتغيرة للفاعلين والتهديدات العالمية؛ مما يستلزم ظهور أجيال استراتيجية جديدة قادرة على التعامل مع المخاطر غير التقليدية والجهات الفاعلة غير التقليدية في الساحة الدولية.
- ظهور "دولة المشروع": يمثل الجيل الخامس، المعروف بـ "دولة المشروع"، ذروة التطور الاستراتيجي؛ إذ لم تعد الاستراتيجية مجرد خطة دفاعية أو هجومية، بل أصبحت هوية وطنية شاملة ومشروعاً يوجه كافة موارد الدولة نحو تحقيق الغايات العليا.
- تكامل الوسائل والغايات: يقدم الجيل السادس مفهوم "الوسائلية المتكاملة" (الهدف الوسائلّي)، أو (الغاية الوسائلّيّة)، حيث تتلاشى الفوارق بين الوسائل والأهداف. وفي هذه المرحلة، تندمج الوسائل ذاتها ضمن الغاية الاستراتيجية، مما يضمن تحقيق أقصى درجات الفعالية من خلال التضافر بين جميع الوسائل المتاحة.

التحول في مفهوم الاستراتيجية: دراسة في جدليات التعاقب الجيلي (مقاربة نظرية)

د. مهند حميد عباس حميد الراوي

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- الخضير، محسن احمد. (١٩٩٣). إدارة الأزمات في عالم متغير. مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- الراوي، محمد حميد. (٢٠٢٥). قرن الاستخبارات: من الحرب المفتوحة إلى إدارة المخاطر الاستراتيجية للأمن القومي (ط١). مركز طروس للنشر والتوزيع.
- الشمري، محمد حمشي. (٢٠٢١). مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية. في نظرية التعقد في العلاقات الدولية، ط١. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الشعلان، فهد أحمد. (٢٠٠٢). إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العلي، علي زياد. وحميد، علي حسين. (٢٠٢٣). تكتيكات الحروب الحديثة: الأمن السيبراني والحروب المعززة الحديثة (ط١). العربي للنشر والتوزيع.
- العمار، منعم صاحي. (٢٠١٩). الدولة والاستراتيجية: عصف مقاربات في عالم متغير. كلية الدفاع الوطني.
- العمار، منعم صاحي. (د.ت). منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً. (بدون ناشر).
- الطويل، نسيم. (٢٠١٧). دراسات في الفكر الاستراتيجي (ط١، العدد ٣). جامعة محمد خيضر بسكرة.
- النعيمي، أحمد نوري. (٢٠١٣). البنيوية العصرية في العلاقات الدولية. مجلة العلوم السياسية، (٤٦)، ٤١. جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية.
- حميد، علي فارس. (٢٠٢١). نظريات تحليل الاستراتيجيات الدولية: دراسة تعقيدات التحليل ومعضلات الأمن في النظام الدولي. المعهد العراقي للحوار.
- خضور، أديب. (١٩٩٩). الأعلام والأزمات (ط١). جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- ديبيل، تيري. ل. (٢٠٠٩). استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي (و. شحادة، مترجم). دار الكتاب العربي.
- سترون، هيو. (٢٠٢٥). اتجاه الحرب: الاستراتيجية المعاصرة من منظور تاريخي (ح. ج. إسبر، مترجم). الهيئة العامة السورية للكتاب.
- سلطان، جاسم. (د.ت). التفكير الاستراتيجي (العدد ٥، طبعة خاصة). (بدون ناشر).
- عمار، باله. (٢٠١٢). مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة باتنة.
- محسن، مالك. (٢٠١٥). الحروب بالوكالة وإدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية. العربي للنشر والتوزيع.
- محمد، طارق شريف يونس. (٢٠١٢). أنماط التفكير الاستراتيجي وأثرها في اختيار مدخل اتخاذ القرار. دار الكتاب الثقافي.
- إسماعيل، وائل محمد. (٢٠١٣). نظرية إدارة الأزمة الدولية. مكتبة السهوري.
- يونس، محمد عبدالله. (د.ت). فرص الأزمات: كيف يمكن الاستفادة من التحولات المفاجئة في العالم. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

التحول في مفهوم الاستراتيجية: دراسة في جدليات التعاقب الجيلي (مقاربة نظرية)

د. مهند حميد عباس حميد الراوى

- أمل، أحمد. (٢٠٢٥). الأمن الهجين: الصومال نموذجاً. سلسلة اتجاهات استراتيجية، (٥)، ٦. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- بريجنسكي، زبغنيو. (٢٠١٢). رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية (ط١، ف. جكتر، مترجم). دار الكتاب العربي.
- بوفر، أندريه. (١٩٧٠). مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية (أ. ديري والهيثم الأيوبي، مترجمون). دار الطليعة.
- السعيد، حجازي محمد. (٢٠٢٠). الاستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: إطار نظري ومفاهيمي. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ٢(٧)، ١٦. المركز الديمقراطي العربي.
- هارت، غاري. (٢٠٠٥). القوة الرابعة: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين: مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة (م. م. التوبة، مترجم). مكتبة العبيكان.
- يارغر، هاري آر. (٢٠١١). الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين (ر. م. علي، مترجم). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- هينروتين، جوزيف، وآخرون. (٢٠١٩). حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم (أ. منير، مترجم) (ج١، ج٢، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٧٢). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- هورويتس، مايكل. (٢٠١٣). انتشار القوة العسكرية: أسبابه ونتائجه بالنسبة للسياسة الدولية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المراجع الأجنبية

- Holsti, K. J. (1977). International politics (3rd ed.). Prentice-Hall.
- Tsai, R. (2019). Manufactured emergencies. American University Washington College of Law, p. 591.
- Waters, D. E. (2011). Understanding strategic thinking and developing. National Defense University Press.

مصادر إلكترونية:

- المدارس العشر لصياغة الاستراتيجية لمينتزبيرغ. (٢٠٢٠، ٢٢ نوفمبر). شاور. تم الاسترجاع في ٢٥ أبريل ٢٠٢٥، من <https://shawr.co/ar/mintzbergs-ten-schools-of-strategy-formulation>